

THE ENGINE ROOM

الهوية الرقمية في تايلاند: دراسة حالة

<https://www.digitalid.theengineerroom.org>

يستند هذا التقرير إلى الأبحاث التي أجرتها منظمة ذي إنجن روم (The Engine Room)، بدعم من شبكة أوميديار (Omidyar Network)، ومؤسسة المجتمع المنفتح (Open Society Foundations)، ومؤسسة يوتي (Yoti Foundation) بين أكتوبر/ تشرين الأول 2018 وديسمبر/ كانون الأول 2019.

الباحثون: كيتيما ليروتاناويسوت وشوتاتيب مانبيونغ

مستشارة البحث: صوفيا سويثرن

الكتابة: مادلين ماكسويل وسارة بيكر، ذي إنجن روم

مراجعة وتحرير: زارا رحمان وسيفو سيويزا ولورا جوزمان، ذي إنجن روم

الترجمة: الأصوات العالمية

تصميم: سلام شكور

يقع هذا النص تحت رخصة المشاع الإبداعي الدولية للتريخيص بالمثل 4.0. لمطالعة نسخة من هذه الرخصة،
تفضل بزيارة: <https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/deed.ar>

المقدمة

في عام 2019، عملت منظمة ذي إنجن روم (The Engine Room) مع باحثين محليين لاستكشاف أنظمة الهوية في خمس مناطق. هدف هذا المشروع إلى الحصول على فهم أفضل للتأثير الحقيقي لأنظمة الهوية الرقمية على السكان المحليين المضطربين للامتثال لها.

تألف بحثنا في تايلاند من ست مجموعات دراسة مع مجتمعات مختلفة، وست مقابلات مع منظمات مجتمع مدني (CSOs) تعمل مع المجتمعات المهمشة، وست مقابلات مع مسؤولين حكوميين وخبراء تكنولوجيا المعلومات. بالإضافة إلى ذلك، استعان فريق البحث في تايلاند بترجمين محليين للتواصل بلغات المهاجرين كالبورمية. تم إجراء هذا البحث الأولي بين شباط/فبراير وأذار/مارس 2019. تأتي جميع الشهادات من المقابلات مع المُسْتَظَلَعِينَ الرئيسيين ومناقشات مجموعة الدراسة من مرحلة البحث الميداني خلال هذه الفترة. يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول المنهجية المتبعة في التقرير العالمي¹.

يهدف هذا المشروع إلى فهم التجارب المعاشة للأفراد، وليس عكس عينات تمثل كل مجتمع. لا يمكننا استقراء المعايير الدارجة من النظر إلى تجربة شخص واحد بالضرورة - على الرغم من أن الأشخاص الذين تمت مقابلتهم كانت لهم تجارب متماثلة في بعض جوانب النظام - إلا أن كل تجربة تمنح نظرة عميقة حول كيفية تأثر مجموعة متنوعة من الأشخاص بالإجراءات والبنية التحتية الرقمية غير المصممة بما يراعي تنوع الخبرة والهوية.

أنظمة الهوية الرقمية

كانت أول محاولة لتايلاند لوضع نظام هوية بيومتري رقمي عام 2005 مليئة بالمشاكل. توقعت الحكومة تسجيل 64 مليون شخص في ثلاث سنوات دون إجراء دراسة تجريبية أو دراسة جدوى، واعتمدت على تقنيات لا تتوافق مع بعضها البعض، كما فشلت في توضيح كيفية عمل البطاقة، وواجهت تعقيدات بيروقراطية واتهامات بالفساد². مؤخراً بدأ العمل على تطوير وتجريب منصة الهوية الوطنية (NDID) لتسهيل المعاملات على الإنترنت³، وذلك بعد تأخير البدء عدة مرات. في سبتمبر/أيلول 2018، وافقت الحكومة على مشروع قانون لوضع تشريعات للمصادقة وطلب تأسيس شركة وطنية للهوية الرقمية تقوم ببناء منصة وقاعدة بيانات⁴. تُظهر التقارير بدء مرحلة تجريبية مع موظفي البنك في يناير/كانون الثاني 2019⁵، ولكن حتى أواخر شهر

¹ اطلع على ذي إنجن روم. (2020). فهم التأثيرات المعاشة للهوية الرقمية: تقرير متعدد البلدان.

² Gunawong, P., & Gao, P. (2010). Understanding eGovernment Failure: An Actor-Network Analysis of Thailand's Smart ID Card Project. *PACIS 2010 Proceedings*. 17. <https://aisel.aisnet.org/pacis2010/17>

³ National Digital ID Platform (2019). <https://ndidplatform.github.io/docs/introduction>

⁴ Pornwasin, A. (2018, September 16). Mixed reactions to Digital ID draft law. *The Nation Thailand*. <https://www.nationthailand.com/national/30354611>

⁵ Burt. C. (2019a, January 2). Thailand's decentralized national digital ID goes to testing ahead of mid-year launch. *Biometric Update*.

<https://www.biometricupdate.com/201901/thailands-decentralized-national-digital-id-goes-to-testing-ahead-of-mid-year-launch>

أكتوبر/ تشرين الأول، كانت الوكالات الحكومية غير قادرة على تبادل البيانات بالشكل المخطط له⁶. لن يكتمل مركز تبادل البيانات الحكومي المقترح بشكل كامل قبل عامين آخرين. حتى وقت كتابة هذا التقرير (نوفمبر/ تشرين الثاني 2019) لم تردنا أية تحديثات أخرى في الجداول الزمنية المتوقعة.

حالياً يوجد في تايلاند نظام هوية مُجزأ، حيث تدير خمس دوائر حكومية، على مستويات مختلفة من التكنولوجيا الرقمية، أنظمة هوية متعددة للمجتمعات المختلفة من السكان. فيما تكتسب الأجنحة الرقمية في تايلاند زخماً - ومعها الاستخدام الواسع النطاق للبيانات البيومترية عبر القطاعات المختلفة - فإنه من المهم إلقاء نظرة شاملة على تجارب المجموعات المختلفة مع الهوية. ونظراً لوجود ما بين ثلاثة إلى خمسة ملايين عامل مهاجر في البلاد يواجهون التهميش وإجراءات معقدة لإصدار هوية⁷، ركزت الكثير من أبحاثنا على هؤلاء السكان.

بينما كنا نبحث في إجراءات تطبيق نظام الهوية الوطنية المقترح - الذي سيوحد بعض الأنظمة المنفصلة، قمنا أيضاً بتوثيق تجارب الناس مع قطاع إصدار الهوية للحكومة التايلاندية بشكل عام. أولاً، قمنا بفحص نظام الهوية الوطنية المخصص للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 60 عاماً، والذي يركز على تقديم مزايا الرعاية الاجتماعية مثل الدخل والرعاية الصحية. ثانياً، ركزنا الكثير من الاهتمام على نظام الهوية الذي يستخدمه العمال المهاجرون للتمكن من الحصول على وظيفة قانونية، والمعروف باسم "البطاقة الوردية". ثالثاً، تحدثنا إلى المجتمعات المهمشة الأخرى حول تأثير أنظمة الهوية الرقمية المختلفة في البلاد على حياتهم.

بموجب نظام "البطاقة الوردية"، يتعين على المهاجرين من لاوس وكمبوديا وميانمار الذين يدخلون تايلاند بدون وثائق تايلاندية مناسبة، التسجيل للحصول على بطاقة هوية تُعرف باسم "البطاقة الوردية"⁸ والتي تستخدمها الوكالات الحكومية والبنوك ومقدمو الخدمات الآخرون للتحقق من الهوية. ليس من الواضح ما إذا كانت هذه الهوية تتضمن البيانات البيومترية أم لا، ولكن أبلغنا أحد المستطلعين الحكوميين أن الحكومة التايلاندية تجمع الحمض النووي لعدد معين من المهاجرين كل عام "لأغراض أمنية". تتضمن المعلومات التي يتم جمعها لهذه الهوية الاسم واللقب وتاريخ الميلاد والعنوان الحالي في تايلاند وتاريخ الصلاحية واسم صاحب العمل وعنوانه ونوع ومكان الرعاية الطبية. يسجل المهاجرون من قبل صاحب العمل ويطلب منهم إعادة التسجيل مع صاحب العمل الجديد في كل مرة يغيرون فيها وظائفهم.

من ناحية أخرى، يركز نظام NDID في المقام الأول على الخدمات المصرفية والمالية ويهدف إلى "تعزيز الأمن الرقمي لتسهيل المعاملات عبر الإنترنت، وتمكين الوصول بشكل أكبر إلى الحسابات المصرفية والإقراض ... بناءً على تكنولوجيا التعرف على الوجه والتحقق من الهوية المدعومة بتقنية "بلوك تشين" blockchain⁹. وقد أبرزت التقارير قابلية التشغيل البيئي مع "الهوية الرقمية للأمم المتحدة والمصادقة

⁶ Prachachat. (2019, October 6). ลุย "รัฐบาล 4.0" เร่งเชื่อมข้อมูลต้นดิจิทัลไอดี.

<https://www.prachachat.net/ict/news-378280>

⁷ Blomberg, M., & Wongsamuth, N. (2019, August 30). New rules, new debts: Slavery fears rise for migrant workers in Thailand. *Reuters*. <https://www.reuters.com/article/us-thailand-migrants-slavery/new-rules-new-debts-slavery-fears-rise-for-migrant-workers-in-thailand-idUSKCN1VK006>

⁸ Isaan Lawyers. (2018). *Pink ID Card for Foreigners in Thailand*. <http://www.isaanlawyers.com/pink-id-card-for-foreigners-in-thailand/>

⁹ Burt, C. (2019a, January 2). Thailand's decentralized national digital ID goes to testing ahead of mid-year launch. *Biometric Update*. <https://www.biometricupdate.com/201901/thailands-decentralized-national-digital-id-goes-to-testing-ahead-of-mid-year-launch>

الإلكترونية المشتركة في رابطة دول جنوب شرق آسيا"، مما يشير إلى إمكانية تبادل البيانات¹⁰. يعد تطوير هذا النظام جزءاً من التوجه المتزايد نحو استخدام البيانات البيومترية في تايلاند، بما في ذلك نقاط التحقق الإلزامية للسماح بشراء بطاقة هاتف "SIM"¹¹ والمتطلب الذي يوجب مستخدمي الهواتف المحمولة في ثلاث دول ذات غالبية مسلمة بإرسال صور للتعرف البيومتري على الوجه، وهي خطوة تنتقدها جماعات المناصرة المحلية¹².

أعرب خبراء التكنولوجيا والقانون عن مخاوفهم من أن نظام NDID لن يكون أكثر فائدة من النظام السابق، وسيقع فريسة لمشاكل المصادقة وانتهاكات الخصوصية، وسيضعف بسبب عدم الثقة في مصداقية الحكومة¹³. كما عارض بعض البوذيين الهوية الرقمية باعتبارها غير متوافقة مع العقيدة البوذية¹⁴. قام أحد المستطلعين الرئيسيين من المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمواجهة هذه المخاوف بإخبارنا بأن الحكومة حصلت على جميع المعلومات اللازمة للتخطيط والتنفيذ.

التجارب المعاشة

توفر المقابلات ومجموعات الدراسة التي أجريت في تايلاند في الفترة من فبراير/ شباط إلى مارس/ آذار 2019 نظرة عميقة للتجارب المعاشة للأفراد الذين يتعاملون مع الأنظمة المذكورة سابقاً. نظراً لوجود القليل من الأبحاث حول تجارب الأشخاص مع أنظمة الهوية الرقمية، فإن هذه البيانات النوعية مفيدة لفهم واقع بعض الأفراد. قد تتعارض بعض هذه التجارب مع التقارير الرسمية، ولكن من الأهمية بمكان أن نفهم أنه ليس لدى جميع سكان تايلاند تجربة واحدة. نهدف إلى أن تصبح هذه الدروس جزءاً من النقاش الأوسع حول حلول تحديد الهوية الرقمية في السياقات الوطنية.

مشاورة عامة محدودة

يبدو أن الحكومة التايلاندية تدرك الحاجة إلى بعض المشاورات العامة بشأن نظام الهوية الرقمية الوطني القادم، وقد حددت موعداً لعقد جلسة استماع عامة في يوليو/ تموز 2018 قبل إقرار قانون الهوية الرقمية¹⁵، وفتحت وزارة الاقتصاد الرقمي والمجتمع الباب للتشاور العام حول مشروع قانون حماية البيانات الشخصية

¹⁰ Bangkok Post. (2019, June 29). Digital ID scheduled for year-end. <https://www.bangkokpost.com/business/1703996/digital-id-scheduled-for-year-end>

¹¹ Lee, J. (2017, February 2). Thailand government introduces fingerprint ID for SIM card registration. *Biometric Update*. <https://www.biometricupdate.com/201702/thailand-government-introduces-fingerprint-id-for-sim-card-registration>

¹² Burt, C. (2019b, June 27). Thailand orders facial biometrics collection for SIM use in Muslim-majority states. *Biometric Update*. <https://www.biometricupdate.com/201906/thailand-orders-facial-biometrics-collection-for-sim-use-in-muslim-majority-states>

¹³ Pornwasin, A. (2018, September 16). Mixed reactions to Digital ID draft law. *The Nation Thailand*. <https://www.nationthailand.com/national/30354611>

¹⁴ Kitiyadisai, K. (2004). Smart ID Card in Thailand from a Buddhist Perspective. *Manusya: Journal of Humanities*, 7(4), 37–45. <https://doi.org/10.1163/26659077-00704003>

¹⁵ Bangkok Post. (2019, June 29). Digital ID scheduled for year-end. <https://www.bangkokpost.com/business/1703996/digital-id-scheduled-for-year-end>

لمدة أسبوعين في سبتمبر/ أيلول من عام 2018¹⁶. ومع ذلك، لا يمكن لكثير من السكان الأكثر تهميشاً في تايلاند الوصول لهذه الفرص، كما لم نعثر على أي دليل على التشاور المتعمد مع هذه المجتمعات.

على نحو مماثل، لا تظهر البطاقة الوردية أو البطاقة الشخصية للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 60 عاماً أدلة حول أي تشاور عام. علق المهاجرون الذين تحدثنا إليهم أن نظام البطاقة الوردية كان مصدراً مستمراً للإحباط والارتباك، مما يدل على عدم التشاور الفعال في تصميم النظام. أعرب المستطلعون حول الهوية للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 60 عاماً عن بعض المخاوف والأفكار التي أرادوا مشاركتها مع الحكومة، بما في ذلك لاعقلانية بعض الخطط الحكومية المتعلقة بالهوية لهذه الفئة من السكان، لكنهم لم يشعروا أنهم أعطوا الفرصة لإيصال آرائهم.

عوائق التسجيل

في فبراير/ شباط 2019، كان هناك أكثر من ثلاثة ملايين عامل مهاجر مسجل (ومن المحتمل وجود عدد أكبر منهم غير مسجل) في تايلاند،¹⁷ أغلبهم من ميانمار. يُطلب من العمال المهاجرين بموجب القانون، التسجيل لدى الحكومة التايلاندية من خلال أرباب عملهم من أجل الحصول على تصاريح العمل ووثائق الهوية. يجب على هؤلاء السكان إعادة التسجيل في كل مرة يغيرون فيها وظائفهم، وهذا يحدث بشكل متكرر بسبب الطبيعة غير المستقرة لعمل المهاجرين. لا تتوفر المعلومات عادة باللغات الأصلية، ويجب على العمال تقديم مجموعة من المستندات الداعمة لطلبهم.

بالإضافة إلى خط هاتفي لطلب المساعدة، لدى وزارة العمل موقع على شبكة الإنترنت¹⁸ حيث يمكن للعمال المهاجرين طرح الأسئلة، بالإضافة إلى توفير الدعم وجهاً لوجه في بعض المحافظات. ومع ذلك، لا يتم تقديم هذا الدعم باستمرار وقد يكون الحصول عليه صعباً. على الرغم من وجود مسؤول لدعم العمال المهاجرين في بعض المحافظات، فقد وصف أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم كيفية معاناة المهاجرين الذين يواجهون مشاكل للحصول على الدعم من المسؤولين: "اعتدنا أن نتصل بخط طلب المساعدة لوزارة العمل عند عدم فهمنا للقوانين الجديدة، لكن لا أحد يرد على الهاتف أو تتم تحويل مكالماتنا إلى العديد من المسؤولين دون أي إجابة أو أي مساعدة." وأخبرنا نفس الشخص أنه عندما يقوم المسؤولون بالرد على المكالمات، فإنهم لا يبدون أي اهتمام، أو أنهم يجهلون متطلبات الهوية للمهاجرين.

أدى افتقار هذه العملية للمعلومات الكافية وسهولة الوصول، إلى الاعتماد على الوسطاء الخاصين غير المرخصين للحصول على المعلومات والدعم للتعامل مع هذه الإجراءات البيروقراطية المعقدة.¹⁹ يعتبر هؤلاء الوسطاء أيضاً أطرافاً مهمة بالنسبة للأقليات العرقية في تايلاند والذين لم يمنحوا الجنسية الكاملة. بينما يعمل بعض الوسطاء على تسهيل حياة المهاجرين والأقليات العرقية، فإن هذه الجماعات معرضة للاستغلال بشكل

¹⁶ Yatim, S. (2018, October 24). Thailand 4.0: Digital ID, Cybersecurity, and Personal Data Protection Developments. *Access Partnership*. <https://www.accesspartnership.com/thailand-4-0-digital-id-cybersecurity-and-personal-data-protection-developments/>

¹⁷ International Labour Organization. (2019). *TRIANGLE in ASEAN Quarterly Briefing Note*. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---asia/-ro-bangkok/documents/genericdocument/wcms_614383.pdf

¹⁸ Thailand Department of Employment. (2016). *Complaint System for foreign Workers*. <https://www.doe.go.th/helpme>

¹⁹ Human Rights in ASEAN. (2014, February 24). *Myanmar Migrant Workers in Thailand Face Visa Extension and Passport Issuance Chaos and Extortion*. <https://www.humanrightsinasean.info/campaign/myanmar-migrant-workers-thailand-face-visa-extension-and-passport-issuance-chaos-and>

كبير.²⁰ قال أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم: "من الصعب جداً رفض خدمة الوسطاء أو الدفع مقابل طرق مختصرة لأننا لا نعرف النظام التايلاندي ولا نفهم اللغة التايلاندية ولا يمكننا الانتظار لفترة طويلة لإنجاز أوراقنا. كما نصادف هذا التحديات في أنظمة الهوية الرقمية الأخرى، حيث يتم نسيان أو تجاهل المكونات "غير الرقمية" للنظام، بما في ذلك مشاركة المجتمع وتوفير المعلومات، مما يؤدي إلى التهميش وفقدان الثقة.²²

تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً وسيطاً مهماً بالنسبة للفئات المهمشة في تايلاند، حيث تساعد في الوصول إلى بطاقات الهوية والتعرف على إجراءات التسجيل من خلال التدخل والنصائح وتقديم موارد سهلة الفهم بلغات المهاجرين الأصلية. في بعض الحالات، تقوم هذه المنظمات بجمع البيانات من الأشخاص والقيام بالتسجيل الكامل نيابة عنهم. على الرغم من أن هذا التكتيك فعال في زيادة الوصول وخلق فرص لمنظمات المجتمع المدني للدفاع عن احتياجات وحقوق المهاجرين، إلا أنه يثير مخاوف حول حماية البيانات والخصوصية. عندما تتصرف منظمات المجتمع المدني كوسيط لهذا الغرض، فمن المستحيل ضمان أمن وخصوصية البيانات التي يتم جمعها. علاوة على ذلك، أخبرتنا إحدى المنظمات التي تساعد المهاجرين أن وسطاء المهاجرين غالباً ما يعتمدون على "الفوضى حول الموضوع" ويقدمون إدعاءات كاذبة حول عمل موظفي منظمة المجتمع المدني خشية على سلامتهم.

القيود على الحقوق

بغض النظر عن أنظمة الهوية الرقمية التي يخضع لها الأشخاص، عبّر أولئك الذين وجدوا أنفسهم مجبرين على العيش على هامش المجتمع عن إحباطهم وقلقهم العميقين. أثارت جماعات حقوق المرأة والسكان الأصليين الذين تمت مقابلتهم كجزء من هذا التقرير مخاوف بشأن استخدام أنظمة الهوية الرقمية في مراقبة وقمع المجتمعات المهمشة. تحدثت إحدى منظمات المناصرة عن إدراج الناجين من الاتجار بالبشر على "القائمة السوداء" من قبل المؤسسات المالية – أي يصبحون غير قادرين على الحصول على قروض أو تمديد جوازات السفر - بسبب البيانات التي تعكس عملهم في البغاء: "نحن سعداء بمساعدة هذه المرأة ولكن في وقت لاحق أخبرتنا أنها لا تستطيع التقدم للحصول على جواز سفر جديد أو أي قرض لأنها مسجلة في القائمة السوداء."

في مجموعة دراسة مع السكان الأصليين، أعرب المشاركون عن عدم فهمهم لسبب جمع بياناتهم وكذلك كيفية استخدامها ومشاركتها بين الدوائر الحكومية:

²⁰ Pollock, J. (2007). Chapter—Thailand. In Global Alliance Against Trafficking in Women (GAATW) (Ed.), *Collateral damage: The impact of anti-trafficking measures on human rights around the world* (pp. 171–202). Bangkok: GAATW. https://www.iom.int/jahia/webdav/shared/shared/mainsite/microsites/IDM/workshops/ensuring_protection_070909/collateral_damage_gaatw_2007.pdf

²¹ Asean Trade Union Council. (2017, March 3). Thai pink card workers ripped off by brokers. <http://aseantuc.org/2017/03/thai-pink-card-workers-ripped-off-by-brokers/>

²² Misra, P. (2019). Lessons from Aadhaar: Analog aspects of digital governance shouldn't be overlooked (p. 34). *Pathways for Prosperity Commission*. https://pathwayscommission.bsg.ox.ac.uk/sites/default/files/2019-02/lessons-from-aadhaar20feb19_final.pdf

من السهل على المسؤولين الحكوميين الوصول إلى المعلومات الشخصية من خلال بطاقة هويتنا. تمت مشاركة معلوماتنا الشخصية مع كافة الوكالات الحكومية. ليست لدينا أدنى فكرة عن كيفية استخدام كل وكالة لبياناتنا. ليست لدينا إمكانية الوصول إلى معلوماتنا الخاصة وتحديثها.

كما تم اعتبار أنظمة الهوية الرقمية وسيلة تستخدمها الحكومة لتتبع المجتمع والسيطرة عليه. صرح أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم:

يعرف المسؤولون الحكوميون المكان الذي نعيش فيه ويقترحون علينا عدم الخروج من قريتنا للانضمام إلى الاحتجاجات السياسية. في أحد الأيام، عرف المسؤولون الحكوميون موعد خروج قادتنا من القرية ونظموا مشاورات مع القرويين الآخرين دون إبلاغ قادتنا.

في حين لا يمكن تأكيد هذا الرابط بين الهوية الرقمية والمراقبة الحكومية للسكان الأصليين، فإن آراء هذه المجتمعات ومناصريها تكشف عن انعدام الثقة في كل من الحكومة وأنظمة الهوية الرقمية.

الاستنتاجات والتوصيات

في هذه الدراسة، قمنا بتحليل نظام الهوية الوطنية مع الأنظمة التي تؤثر على فئتين من المجتمع، غالباً ما تعانيان من الحرمان من حقوقهما: العمال المهاجرون وكبار السن. تشير المشكلات التي لاحظناها في البطاقة الوردية للعمال المهاجرين بشكل خاص، مخاوف جدية حول كيف يمكن لتصميم أنظمة الهوية إعاقه القدرة على الوصول نتيجة الحواجز اللغوية والافتقار إلى المساعدة في توضيح المعلومات وإجراءات التسجيل. ومع ذلك، منحت البطاقة الوردية مزايا للأشخاص الذين كانوا قادرين على الحصول على البطاقة، مما يدل على الإمكانيات الإيجابية لهذه الأنظمة.

يعتبر أحد أكبر الدروس المستفادة من البحث في تايلاند هو أن الاعتماد على البنى التحتية غير المترابطة يجعل من الصعب على كل من السكان المتضررين والمناصرين المحتملين فهم النظم التي يتعاملون معها بشكل صحيح، مما يؤدي إلى الارتباك وانخفاض القدرة على العمل من أجل التغيير. على الرغم من إمكانية نظام NDID تقليل الحاجة لأنظمة هوية متعددة، يشير هذا النظام أسئلة حول مشاركة البيانات بين الوكالات الحكومية والعديد من شركاء القطاع الخاص. كما رأينا في مثال عاملة الجنس أعلاه، يمكن أن تكون لمشاركة البيانات على نطاق واسع تأثير سلبي على السكان المهمشين بالفعل.

علاوة على ذلك، تسلط التجارب التي تمت مشاركتها معنا - خاصة حول البطاقة الوردية - الضوء على المشكلات التي ستثار بلا شك في أنظمة الهوية الأخرى. غالباً ما يكون المهاجرون وغير المواطنين أول من يواجه الحرمان من الحقوق، مما يجعل هذه التجارب تحذيرات مهمة للمؤسسات العاملة على تطبيق أنظمة الهوية الرقمية ومنظمات المجتمع المدني التي تدافع عن احتياجات هؤلاء السكان.

يمكن أن تسهم معالجة المشكلات المكتشفة في هذا البحث بشكل جدي في بناء ثقة المستخدم وضمان التمتع الكامل بفوائد أنظمة الهوية الرقمية. إن كانت الحكومة التايلاندية تهدف إلى تطبيق نظام NDID ليكون أكثر

فاعلية من النظام الذي تم تطويره في عام 2005، فإن المشاركة المنتظمة مع فئات المجتمع المختلفة ستكون ضرورية.

يوجد في تايلاند عدد من منظمات الدفاع عن الحقوق الرقمية، مثل تاي نتيزن (Thai Netizen) ومؤسسة مانوشايا (Manushya Foundation). وقد دعت كلاهما إلى إجراء تغييرات في قانون الأمن السيبراني في أواخر عام 2019²³، كما أنهما على دراية جيدة ببعض القضايا المتعلقة بالهوية الرقمية. في الواقع، قد تلعب إجراءات التقاضي الاستراتيجية والمناصرة القانونية دوراً مهماً في تغيير نظام الهوية الرقمية الوطني، بفضل قانون حماية البيانات الشخصية²⁴ المستند على النظام الأوروبي العام لحماية البيانات والذي أقرته الحكومة التايلاندية في أوائل عام 2019. نأمل أن يقدم قانون حماية البيانات هذا، والقدرة على تطبيقه، أداة أخرى للمجتمع المدني الذي يبحث عن استراتيجيات لدعم نهج أكثر احتراماً للحقوق فيما يخص الهوية الرقمية في المستقبل.

²³ Zsombor, P. (2019, September 24). Rights Groups Urge Thai Government to Curb Powers in New Cybersecurity Act. *Voice of America*. <https://www.voanews.com/east-asia-pacific/rights-groups-urge-thai-government-curb-powers-new-cybersecurity-act>

²⁴ Thailand National Authorities. (2015). Memorandum of Principles and Rationale of [Draft] Personal Data Protection Act. Translated by Thai Netizen Network. <https://thainetizen.org/wp-content/uploads/2015/01/personal-data-protection-bill-20150106-en.pdf>